وعن محمد انه شرط حتى لو خرج من مصره لا يقصد السفر فوصل الى قرية ونوى اقامة خمسة عشر يوما بها لا تصير وطنا اقامة له وكذا لو قصد السفر فقط يسير مدة اقام بقرية لا تصير وطنا اقامة له وعلى ظاهر الرواية تصير في الصورتين ويترخص لك فمن ترك السفر وقيل لا وللاول ما قال الهندواني انه فعلها افضل حالة النزول والترك افضل حالة السير الاستة المخير والعاصي والمطيع في سفر الرخص سواء عندنا وعند الثلثة ليس للعاصي بسفره كالآبق او في سفره لقاطع الطريق ان يترخص بالرخص المشروعة للمسافر ولا يجوز الجمع بين صلوتين عندنا في وقت واحد كوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة وعند الثلثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت واحد بعذر السفر والمطر عندهما اوتاخيرا بان يصلي المتأخرة في وقت المتقدمة او يؤخر المتقدمة فيصليها في وقت المتأخرة والدلائل في جميع ذلك مذكورة في الشرح

فصل في صلوة الجمعة

صلوة الجمعة فرض عين عامي اليجمع شرائطها ولها شروط الوجوب زائدة على شروط سائر الصلوة من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفاس وشروط الاداء زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها اما شروط الوجوب فستة اولها المذكورة فلا تجب على المراة والثاني الاقامة فلا تجب على المسافر والثالث الحرية فلا تجب على العبد ولو اذن له المولى فيها قيل تجب عليه وقيل تتخير والمكاتب تجب عليه

وكذا

وكذا معتق البعض دوره المأذون وقيل للتاجر ان يمنع الاجير عنها والاصح انه لا يمنع فيها لكن يسقط عنه من الاجر قدر اشتغاله ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه شيء والرابع الصحة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا خاف زيادة المرض او بطئ البرء بالذهاب اليها ومثل الشيخ الكبير الضعيف عن السعي والحاصل سلامة العينين فلا تجب على الاعمى مطلقا وعندهما اذا وجد قائدا تجب عليه وان فقد سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد ومقطوع الرجلين واذا وجد من يحمله والمحموم كالمريض ان يقدر المريض ضابطا يذهابه على الاصح فالتمريض من جملة الاعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر والثلج والوحل ونحوها فهؤلاء الذين لم يكملوا الشرائط لا تجب عليهم الا انهم لو حضروا وصلوا اجزاءهم عن فرض الوقت كالفقير اذا حج واما شروط الاداء فستة ايضا الاول المصر او فناؤه فلا تصح في القرية عندنا واختلفوا في تفسير المصر والصحيح ما اختاره صاحب الهداية انه الموضع الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود المراد القدرة على اقامة الحدود وصرح به في تحفة الفقهاء ولا بد من كونه الموضع المذكور في سكك وسائر صرح به فيها ايضا الا ان صاحب الهداية ترك بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي يشاهد القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا يكونه الا في بلد له رساتيق واسواق وسكك والمسجد الجامع ليس بشرط فتجوز في فناء المصر وهو

يستكملوا